



مقدمة لآليات المحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة





مخطط الورشة





01

مفاهيم عامة



تعريفات

تعريفات عامة

الشركات	الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها، ويكون تسجيلها التجاري في المملكة.
الهيئة	هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
المحتوى المحلي	إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.
المنتج الوطني	كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.
اللائحة الداخلية	لائحة الأعمال والمشتريات التي تضعها الشركات داخلياً.
القائمة الإلزامية	قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية تصدرها الهيئة وتحديثها دورياً.



تعريفات

تعريفات عامة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المنشآت المحلية (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

نسبة المحتوى المحلي التي يتعهد المتنافس -عند تقديم العطاء- بالالتزام بتحقيقها قبل نهاية العقد.

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)

هي شهادة تُصدرها الهيئة توضح نسبة المحتوى المحلي المعتمدة لدى المنشأة.

العقود المختلفة

العقود التي تحتوي على بنود متعلقة بالتوريد وبنود أخرى متعلقة بأعمال أو خدمات أخرى، كعقود التوريد والتركيب أو عقود الإنشاءات وعقود تطوير البنية التحتية بكافة صورها وأشكالها.



هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

النشأة



النشأة

أنشئت الهيئة بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (أ/168) بتاريخ 1440/04/20 هـ الموافق 2018/12/27 م، بهدف تنمية المحتوى المحلي بكافة مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني، والارتقاء بأعمال المشتريات الحكومية ومتابعتها، وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول به.



هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

المهام والمسؤوليات



ذكاء الأعمال
 وإعداد الدراسات
 الداعمة.

04



صياغة السياسات
 والأنظمة واللوائح.

03



متابعة المحتوى
 المحلي.

02



تنمية المحتوى
 المحلي.

01



تطوير وإدارة
 الاتفاقيات.

07



إبرام الشراكات
 الاستراتيجية.

06



رفع الوعي لدى
 مختلف الشرائح
 الاقتصادية.

05



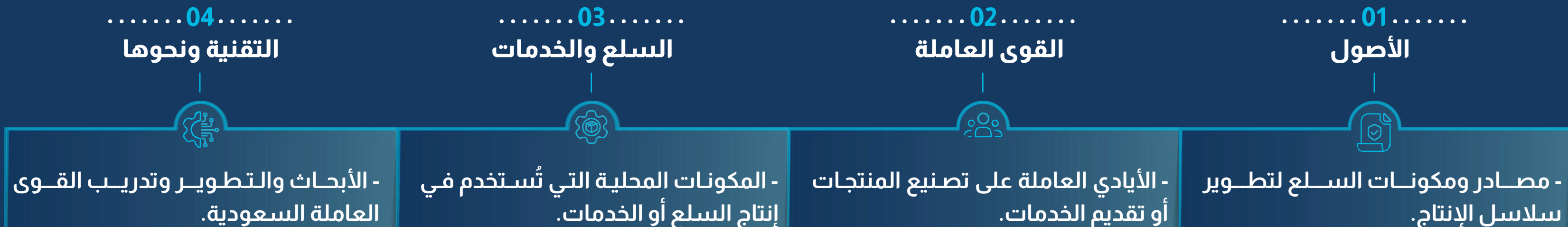
مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما المحتوى المحلي؟

« هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتقنية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي





مدخل لآليات المحتوى المحلي

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

بالنظر إلى ضوابط المحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة نجدها تضمنت ثلاث آليات لتنمية المحتوى المحلي :

إجمالي المنافسات بالشركات المملوكة للدولة			
منافسات الأعمال والخدمات		منافسات التوريد	طبيعة المنافسة
القيمة التقديرية أقل من 50 مليون	القيمة التقديرية تساوي 50 مليون فأكثر	جميع النطاقات السعرية	
القائمة الالزامية			النطاق السعري
تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني	
			الأحكام والآليات المنطبقة

■ آليات المحتوى المحلي

■ تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة



02

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة



إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

الهدف والتطبيق

الهدف

تنمية المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال أعمال ومشتريات الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها.

التطبيق: تسري الأحكام على أعمال الشركات والمشتريات، عدا الآتي:

1 تعاقدات الشركات مع أيٍّ من منشآت المجموعة الواحدة وفق ضوابط محددة؛ أهمها ما يلي:

توريد المتعاقد معه -عند تنفيذ الأعمال والمشتريات- المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية وتطبيق معيار تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعيار تفضيل المنتج الوطني غير المدرج في القائمة الإلزامية عند المفاضلة بين العروض، وفقاً للأحكام ذات الصلة.

في الحالات التي تستدعي فيها الحاجة للتعاقد من الباطن، يورد المتعاقد من الباطن المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية، ويطبق معيار تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعيار تفضيل المنتج الوطني غير المدرج في القائمة الإلزامية عند المفاضلة بين العروض، وفقاً للأحكام ذات الصلة.

2 تعاقدات الشركات التي تخص أعمالها خارج المملكة.

يقصد بالتعاقدات ضمن المجموعة الواحدة التعاقدات بين منشأة ومنشأة تابعة أو بين منشأتين تابعتين لمنشأة واحدة. وتكون المنشأة تابعة لمنشأة أخرى في حال كانت المنشأة الأخيرة تمتلك (50%) أو أكثر من رأس مال المنشأة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر.



إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

متطلبات خاصة

1 على الشركات التأكد مسبقًا من عدم توفر أكثر من شخص محلي مؤهل لشراء أو تنفيذ الأعمال المطلوبة عند تعاملها مع أشخاص أجانب.

2 تضمّن الشركات وثائق المنافسات بشروط المحتوى المحلي - بحسب الحال - وأحكامه.

3 لا تستهدف الشركات عند وضعها للشروط والمواصفات الفنية للأعمال والمشتريات المطروحة، استبعاد المنتج الوطني الذي يفي بالاحتياج الفعلي.

4 تتأكد الشركات بأن تكون المنتجات الوطنية والأجنبية مطابقة للمواصفات الوطنية المعتمدة، أو المواصفات العالمية فيما ليس له مواصفات وطنية معتمدة.

5 تطبق الشركات -عند تنفيذها لأعمالها ومشترياتها، وعند الانطباق- القائمة الإلزامية: - من خلال إلزام المتعاقد بتوريد المنتجات الوطنية التي تدرج ضمن القائمة، وتطبق في جميع العقود التي تشتمل على منتجات مدرجة في القائمة. - تضع الهيئة الضوابط اللازمة للاستثناء من القائمة الإلزامية. ويجوز للشركات في أحوال تحددها لأحتها الداخلية توريد المنتجات الوطنية التي تدرج ضمن القائمة الإلزامية، وذلك في حال لم يتجاوز الفارق السعري بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي (10%)، وذلك بعد دعوة ثلاثة مصانع محلية على الأقل لتوريد أو تنفيذ المشتريات المطلوبة.

6 يطبق المتعاقد كافة الأحكام المذكورة عند تنفيذ الأعمال والمشتريات نيابة عن الشركات.



إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

مراحل التفعيل

المرحلة الأولى

18 ديسمبر
2022

تمتد من تاريخ 18 ديسمبر 2022، وستساهم الشركات أدناه خلال هذه الفترة -بحسب الحال؛ وعند الانطباق- في تنمية المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

الشركات المشار إليها

الشركات المملوكة للدولة بالكامل (100%).



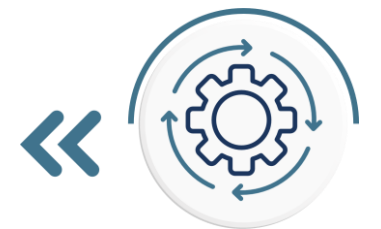
المرحلة الثانية

19 ديسمبر
2024

تعد هذه المرحلة استمرارًا للمرحلة الأولى، وتبدأ المرحلة الثانية في 18 ديسمبر 2024 وذلك وفقا للآتي:

تطبيق إعطاء الأفضلية على جميع الشركات المملوكة بالكامل للدولة (أو أي من أجهزتها الحكومية) أو التي تملك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها.

تلتزم الشركات التي تزيد نسبة ملكية الدولة أو أجهزتها إلى أكثر من 50% من رأس مالها -بعد نفاذ إعطاء الأفضلية - فتمنح تلك الشركات مدة 90 يوم من تاريخ ارتفاع نسبة الملكية فيها للبدء بتطبيق إعطاء الأفضلية .





03

آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نبذة عن الآلية



المنشآت (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة



هي آلية وضعت لتحفيز مشاركة المنشآت الصغيرة و المتوسطة و تمكينهم مما يؤثر علي تنمية المحتوى المحلي و رفع مساهمة هذه الشريحة في القطاع الخاص و الناتج المحلي.

نبذة عامة عن الآلية



تطبق على جميع العقود التي تقل تكلفتها التقديرية عن **50 مليون** - ماعدا عقود التوريد - .

* القيمة خاضعة للتغيير وفقا لما يتم دراسته والموائمة عليه بين الهيئة وهيئة كفاءة الانفاق

نطاق التطبيق



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نُبذة عن الآلية



تُمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية سعرية من خلال إضافة 10% إلى السعر الإجمالي للمنشآت التي لا تصنف ضمن هذه الفئة الأخرى. بعد ذلك، تُقارَن العروض المقدمة، ويتم اختيار العرض الأقل سعرًا.

شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (شهادة حجم المنشأة) (الصادرة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت").

آلية التطبيق

شروط
الانطباق



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

مثال تطبيقي

يتم حساب الأفضلية كالتالي:

المنافسة



إضافة 10% على سعر المنشأة الكبيرة، ومقارنته بسعر المنشأة الصغيرة والمنشأة المتوسطة.

منشأة صغيرة (مصنفة من الهيئة العامة للمنشآت)	منشأة متوسطة (مصنفة من الهيئة العامة للمنشآت)	منشأة كبيرة	سعر العرض
410,000 ريال	425,000 ريال	400,000 ريال	
410,000 ريال	425,000 ريال	440,000 ريال	سعر العرض المعدل

المنشأة الصغيرة هي الفائزة بالمنافسة.

الجهة الطارحة:

شركة مملوكة للدولة بنسبة 70%.



طبيعة المنافسة:

منافسة خدمات وأعمال (أقل من 50 مليون).



الأحكام والآليات المنطبقة:

أحكام القائمة الإلزامية.
آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



قيمة المنافسة:

500,000 ريال.





04

القائمة الإلزامية



القائمة الإلزامية

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

هي قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية التي تصدرها الهيئة وتُحدِّثها بشكل دوري. تضع الهيئة الضوابط والمعايير اللازمة للإدراج في القائمة الإلزامية والاستثناء منها؛ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

نطاق التطبيق

تُطبَّق في جميع أنواع العقود؛ سواء عقود التوريد أو الخدمات التي يشتمل نطاق عملها على منتجات أو خدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.

آلية التطبيق

• يلتزم المتعاقد مع الشركات المملوكة للدولة في جميع العقود؛ سواء عقود التوريد أو الخدمات التي يشتمل نطاق عملها على منتجات وخدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية بشراء المنتجات أو الخدمات المدرجة في القائمة من مصانع وطنية أو موردين لهذه المصانع أو مزودي خدمات وطنيين.

• يستبعد العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية.

الأهداف

• تمكين الصناعات الوطنية القائمة التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية من خلال توفير الخدمات والمنتجات المضمَّنة في القائمة من مصنَّعين ومقدمي خدمات وموردين وطنيين، ما لم يحصل المتعاقد على استثناء.



القائمة الإلزامية

استثناءات القائمة الإلزامية



4

الاستثناء بسبب وجود متطلبات فنية أو تشغيلية تحتم توريد منتج أجنبي.



3

الاستثناء بسبب الاحتياج لمواصفات خاصة لا تنطبق على المنتجات الوطنية.



2

الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني والمنتج الأجنبي نسبة (10%).



1

الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية لتلبية الاحتياج.



القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

قُدِّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

المنافسة

الجهة الطارحة:

شركة مملوكة للدولة بنسبة 70%.

طبيعة المنافسة:

منافسة توريد.

تجزئة المنافسة:

المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:

أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.

قيمة المنافسة:

300,000 ريال.

بنود المنافسة

أظرف بشعار الجهة

ورق تغليف

أكياس ورقية للهدايا

أقلام فاخرة

دروع فاخرة

القائمة الإلزامية

المتنافس الأول

وطني



المتنافس الثاني

وطني

المتنافس الثالث

أجنبي

وطني



وطني

وطني

وطني



وطني

أجنبي

أجنبي



أجنبي

وطني

وطني



وطني

وطني

خلال مرحلة التقييم الفني

تقوم الشركة المملوكة للدولة بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بندين، هما: أظرف بشعار الجهة، أكياس ورقية للهدايا؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعد فنياً من جميع بنود المنافسة. بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي.



القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة كون المنافسة مجزأة

المنافسة

الجهة الطارحة:



شركة مملوكة للدولة بنسبة 100%

طبيعة المنافسة:



منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:



المنافسة مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:



أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.

قيمة المنافسة:



4 مليون.

بنود المنافسة

شريط لاصق

الدباسات

القائمة الإلزامية

المتنافس الأول

المتنافس الثاني

خلال مرحلة تقييم العروض



وطني

أجنبي

يستبعد المتنافس الثاني من هذا البند؛
لعدم الالتزام بالقائمة الإلزامية.



أجنبي

وطني

لا يستبعد المتنافس الأول؛ كون البند
ليس من ضمن القائمة الإلزامية.

خلال مرحلة التقييم الفني

تقوم الشركة المملوكة للدولة بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (2) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في البند الأول، ولكون المنافسة مجزأة "الاستبعاد من بند لا يعني الاستبعاد من المنافسة". بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي.



05

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني



التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عن الآلية

هو إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية على نظيرها من المنتجات الأجنبية.

تطبق في عقود التوريد أو العقود المختلطة.

يمنح **المنتج الوطني** تفضيلاً سعرياً؛ وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% مما هو مذكور في وثائق العرض. ويجوز للشركات في أحوال تحددها لائحتها الداخلية زيادة هذه النسبة.

تعريف بالآلية

نطاق التطبيق

آلية التطبيق



التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

طرح شركة مملوكة للدولة منافسة شراء أدوات مكتبية

المنافسة

الجهة الطارحة:

شركة مملوكة للدولة بنسبة 60%



طبيعة المنافسة:

منافسة توريد.



تجزئة المنافسة:

المنافسة غير مجزأة.



الأحكام والآليات المنطبقة:

أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.



قيمة المنافسة:

4 مليون.



بنود المنافسة

شريط لاصق

آلة تمزيق الورق

دبابسات

السعر بعد إضافة 10%

القائمة الإلزامية

المنشأة الأولى

50,000 ريال

منتج وطني



المنشأة الثانية

50,000 ريال

منتج وطني

المنشأة الثالثة

50,000 ريال

منتج أجنبي

50,000 ريال

منتج وطني



53,000 ريال

منتج وطني

63,000 ريال

منتج وطني

150,000 ريال

منتج أجنبي



160,000 ريال

منتج وطني

170,000 ريال

منتج وطني

263,000 ريال

250,000 ريال

263,000 ريال

265,000 ريال

خلال مرحلة التقييم المالي

قيمت لجنة فحص العروض في الشركة المملوكة للدولة المتنافسين ؛ وتمت ترسية العقد على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأقل سعراً بعد تعديل قيمة العرض باضافة 10% على المنتج الاجنبي وفق الضوابط.

خلال مرحلة التقييم الفني

المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بند، الشريط اللاصق؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعد فنياً من جميع بنود المنافسة. بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي.



التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (للمنافسات المجرأة)

طرحت شركة مملوكة للدولة منافسة شراء أدوات مكتبية

المنافسة

المنشأة الأولى		المنشأة الثانية	
منتج وطني	80,000 ريال	منتج وطني	53,000 ريال
منتج أجنبي	150,000 ريال	منتج وطني	160,000 ريال

مقدمو العروض بنود المنافسة

آلة تمزيق الورق

دباسات

الجهة الطارحة:

شركة مملوكة للدولة بنسبة 80%



طبيعة المنافسة:

منافسة توريد.



تجزأة المنافسة:

المنافسة مجزأة.



الأحكام والآليات المنطبقة:

أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.



قيمة المنافسة:

4 مليون.





التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (للمنافسات المجرأة)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة:

المنشأة الثانية		المنشأة الأولى		مقدمو العروض بنود المنافسة
منتج وطني	53,000 ريال	منتج وطني	80,000 ريال	آلة تمزيق الورق

تتم الترسية حسب اللائحة الداخلية للشركة.

التقييم في البند الأول
(آلة تمزيق الورق)

قدم المتنافسون على كل البنود المطروحة.



التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة، وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

المنشأة الثانية		المنشأة الأولى		مقدمو العروض بنود المنافسة
منتج وطني	160,000 ريال	منتج أجنبي	150,000 ريال	الدباسات
160,000 ريال		165,000 ريال		السعر بعد إضافة 10%

قيّمت لجنة فحص العروض في الشركات المملوكة للدولة المتنافسين من خلال مقارنة سعر العرض للمنافس رقم (1) بسعر العرض للمنافس رقم (2). وتمت ترسية على المتنافس (المنشأة الثانية) صاحب العرض الأقل سعرًا.

التقييم في البند الثاني
(دباسات)

نظرًا إلى أن المنتجات المقدمة من المتنافسين ليست جميعها ذات منشأ وطني، فسيتم إضافة 10% إلى سعر المنتج الأجنبي.



06

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

نبذة عن الآلية

هي تخصيص وزن للمحتوى المحلي أثناء مرحلة التقييم المالي بما لا يقل عن 30% للمحتوى المحلي حسب لوائح الشركة الداخلية.

تطبق في جميع العقود التي تبلغ قيمتها التقديرية **خمسين مليون ريال** فأكثر عدا عقود التوريد.

تُمنح هذه الآلية في التقييم المالي وزناً للمحتوى المحلي لا يقل عن 30% تتضمن كلاً مما يلي:

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

معادلة استرشادية = $\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فعلياً (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 70\% + [(50\% \times \text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)}) + 30\% \times \text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة}]$

* النسب تتغير حسب اللائحة الداخلية للشركة

تجوز في أحوال تحددها اللائحة الداخلية للشركة اختيار عرض المنافس الحاصل على أعلى تقييم نهائي حتى لو تجاوز فارق السعر نسبة 10%.

تعريف بالآلية

نطاق التطبيق

آلية التطبيق



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

تقدم للمنافسة اربع متنافسين :

المنافسة

الجهة الطارحة:

شركات مملوكة للدولة بنسبة 60%



طبيعة المنافسة:

الأعمال والخدمات (تساوي 50 مليون فأكثر).



وثائق المنافسة:

نصت وثائق المنافسة على استخدام آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، مع تحديد نسبة 30 % لوزن المحتوى المحلي و 70% للعرض المالي.



الأحكام والآليات المنطبقة:

آلية الوزن المحتوى المحلي في التقييم المالي. أحكام القائمة الإلزامية.



قيمة المنافسة:

420,000,000 ريال، ولمدة أربع سنوات.



المتنافس (1) رقم	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	20%
المتنافس (1) رقم	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	30%
المتنافس (2) رقم	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	25%
المتنافس (2) رقم	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	40%
المتنافس (3) رقم	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	16%
المتنافس (3) رقم	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	لم يقدم
المتنافس (4) رقم	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	لم يقدم
المتنافس (4) رقم	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	30%

مرحلة تقديم العروض

الفني



- يشترط وجود شهادة المحتوى المحلي وفي حال عدم تقديمها يستبعد المتنافس.
- يشترط تقديم نسبة مستهدفة للمحتوى المحلي من قبل المتنافس.

المالي



معادلة استرشادية، مع تحديد نسبة 30% لوزن المحتوى المحلي و70% للعرض المالي.



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

تقييم العروض (الفني)

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة

عند تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي يتم اشتراط شهادة المحتوى المحلي والنسبة المستهدفة في التقييم الفني.

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

نصت وثائق المنافسة على استخدام آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، مع تحديد نسبة 30% لوزن المحتوى المحلي و70% للعرض المالي، استبعد المتنافس رقم (3)؛ لعدم التزامه بتقديم النسبة المستهدفة، و استبعد المتنافس رقم (4) لعدم تقديمه شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

%25

شهادة المحتوى المحلي
(خط الأساس) للمنشأة.



%40

نسبة المحتوى المحلي
المُستهدفة.

المتنافس
رقم (2)

%20

شهادة المحتوى المحلي
(خط الأساس) للمنشأة.



%30

نسبة المحتوى المحلي
المُستهدفة.

المتنافس
رقم (1)

لم يقدم

شهادة المحتوى المحلي
(خط الأساس) للمنشأة.



%30

نسبة المحتوى المحلي
المُستهدفة.

المتنافس
رقم (4)

%16

شهادة المحتوى المحلي
(خط الأساس) للمنشأة.



لم يقدم

نسبة المحتوى المحلي
المُستهدفة.

المتنافس
رقم (3)



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

تقييم العروض (المالي)

المتنافسون	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)	النسبة المستهدفة	العرض السعري
المتنافس رقم (1)	%20	%30	450,000,000
المتنافس رقم (2)	%25	%40	455,000,000
المتنافس رقم (3)	مستبعد فنيًا؛ لعدم التزامه بتقديم نسبة مستهدفة.		
المتنافس رقم (4)	مستبعد فنيًا؛ لعدم تقديمه شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).		

معادلة استرشادية = $\left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنيًا (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 70\% \right) + \left((\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + (\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\%) \right) \times 30\%$

تتغير حسب اللائحة الداخلية

المتنافسون	طريقة الحساب	النتيجة
المتنافس رقم (1)	$\left(\frac{450,000,000 \text{ ريال}}{450,000,000 \text{ ريال}} \times 70\% \right) + \left((50\% \times 20\%) + (50\% \times 30\%) \right) \times 30\%$	%78
المتنافس رقم (2)	$\left(\frac{450,000,000 \text{ ريال}}{455,000,000 \text{ ريال}} \times 70\% \right) + \left((50\% \times 25\%) + (50\% \times 40\%) \right) \times 30\%$	%80 فائز

تتم ترسية المنافسة على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأعلى نسبة في التقييم المالي، ولكون الفارق السعري لم يتجاوز 10%.



إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية حيال المادة التدريبية

- تم إعداد هذه المادة لأغراض تدريبية واسترشادية فقط، وتهدف إلى التعريف بآليات ومتطلبات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأعمال والمشتريات. ولا تُعد هذه المادة -بأي حال من الأحوال- مرجعاً قانونياً، أو رسمياً ملزماً.
- تُعد الأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة هي المرجع الوحيد في تطبيق آليات ومتطلبات المحتوى المحلي.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي استخدام أو تفسير لمحتوى هذه المادة، ولا تعد مسؤولة عن أي ضرر أو خسائر مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو جهة تتخذ أو تمتنع عن القيام بأي إجراء استناداً على محتوى هذه المادة التدريبية.
- الحالات التدريبية والأسماء والأشخاص الواردة في محتوى هذه المادة، هي معطيات افتراضية وردت لأغراض التدريب ولا تمت للواقع بصلة.
- لا تعد هذه المادة التدريبية مرجعاً لاجتياز الاختبارات المهنية ذات العلاقة.
- جميع الحقوق محفوظة لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.



شكراً لكم..

✕ LCGPA_SA in LCGPA

✉ cc@lcpa.gov.sa ☎ 19915

Lcpa.gov.sa